تقرير الوضع البيئي في اليمن لعام ٢٠٠١م

الملخص:

عهدت الإدارة البيئية إلى نفسها بإعداد تقرير عن الوضع البيئي في اليمن كل خمس سنوات يهدف إلى تعريف القارئ العام بالوضع البيئي في اليمن متخذاً عام ١٩٩٥م سنه أساس للمعلومات البيئية. وقد أنجز أول تقرير عن وضع البيئة في اليمن في عام ١٩٩٥م. كما تم إنجاز ملخص تنفيذي في عام ٢٠٠٠م. ويعتبر هذا التقرير هو التقرير الثاني عن الوضع البيئي في اليمن لعام ٢٠٠١م.

لقد حققت جهود حماية البيئية والأجهزة الحكومية الأخرى تحسناً في الإدارة البيئية كانت أبرز ثمارها خلال الفترة الماضية ما يلي:-

١. إعداد الخطة الوطنية للإجراءات البيئية بمشاركة موسعه من قبل ممثلين عن الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والاختصاصيين اليمنيين في البيئة والموارد الطبيعية وممثلين عن القطاع الخاص وممثلين عن عدد من المنظمات غير الحكومية. حيث كان لهذه الاستراتيجية دور فعال في الحصول على كثير من الدعم والتمويل للمشاريع البيئية.
٢. تضمين القضايا البيئية في الخطة الخمسية الأولى للتنمية للأعوام ١٩٩٦م-٢٠٠٠م والثانية ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م.
٣. اعتبار تنفيذ دراسة تقييم الأثر البيئي لكل مشروع أمراً ملزماً.
٤. التصديق على عدد من الاتفاقيات البيئية الدولية.
٥. إعداد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي في اليمن.
٦. إعداد قانون حماية البيئة اليمنية والشروع في إعداد اللوائح التنفيذية له.
٧. البلاغ الوطني لتغير المناخ.

لقد نجحت تلك الجهود بفضل التعاون مع المنظمات الدولية مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، وكذلك بالدعم المقدم من الحكومة الهولندية في تعزيز القدرات الوطنية للإدارة البيئية. وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات الكافية عن الموارد الطبيعية والمستويات الحالية لاستغلالها ومدى إمكانية استمرارها ونموها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان ومتطلبات التنمية، وكذلك عدم دقة البيانات الإحصائية المتوافرة الا ان المؤشرات الرقمية المستخلصة من مختلف المصادر تعكس صورة عامه تقريبية عن الوضع البيئي في اليمن.

وتعمل الهيئة العامة لحماية البيئة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وبالتنسيق مع مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى بتطوير الإحصائيات البيئية في كتاب الإحصاء السنوي الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء ليضمن توفير المعلومات البيئية بشكل منتظم بهدف رصد التغيرات التي تطرأ على الوضع البيئي مستقبلاً. وكذا تطوير نظام معلومات بيئية إحصائية جغرافية يتم تغذيتها ببيانات سنوية عن المؤشرات والقضايا البيئية اليمنية ليخدم الباحثين ومتخذي القرار في هذا المجال.

يتضمن الفصل الأول في التقرير استعراضاً موجزاً للخصائص الطبيعية للجمهورية اليمنية ومناخها لتوضيح المحتوى الجغرافي للموارد البيئية وتوزيعها وتنوعها، ثم يبرز تحديات النمو السكاني مبيناً إحصاءات التوزيع السكاني على مستوى المحافظات وصافي الهجرة مع استمرار المؤشرات السكانية الخاصة بنمو المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة الراهنة، حيث من المتوقع ان يصل سكان اليمن عام ٢٠٣١م إلى ٥٠ مليون نسمه.

ثم ينتقل إلى تناول المؤشرات الاقتصادية الشمولية لتوضيح مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، ثم يبين المؤشرات الخاصة بالعمالة وتوزيع القوى العاملة وإبراز العلاقة والتأثير المتبادل بين الفقر والتدهور البيئي.

في الفصل الثاني يتناول التقرير الإدارة البيئية مبتدئاً بعلاقة البيئة بالتنمية، ومدى إدراك الحكومة اليمنية لدور الإدارة البيئية واهتمامها بالشأن البيئي في تطوير الإطار المؤسسي البيئي في إضافة مادة دستورية عن حماية البيئة وإنشاء وزارة السياحة والبيئة وكذا الهيئة العامة لحماية البيئة وتحديد اختصاصاتها

باعتبارها الجهاز الحكومي البيئي الذي تقوم ضمن مهماتها الأخرى بالتنسيق بين الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى المختصة بإدارة الموارد، ثم تلخيص أهم مشكلات ألا دارة البيئية اليمنية موجزاً أبرز ما أنجز خلال الفترة الماضية على الصعيدين المحلي والخارجي فيما يتعلق بالسياسات والتشريعات البيئية والدراسات الفنية والمواصفات والمقاييس بشأن بعض القضايا البيئية اليمنية والتصديق على الاتفاقيات البيئية الدولية.

الفصل الثالث ويتناول الموارد المائية من حيث الوضع الراهن للموارد المائية والموارد المائية غير التقليدية من مياه صرف صحي أو محلاة. كما تعرض لاستخدامات المياه في الزراعة ومساهمتها في مسار التنمية الزراعية، واستخدامات المياه في الأغراض المنزلية والشرب وتوزيع خدماتها على مستوى الحضر والريف، وحجم استخدامات المياه في الصناعة. كما يعرض التقرير للتحديات البيئية الرئيسية لقطاع المياه متمثلة في الشحة الطبيعية للموارد المائية والمتجددة وجودتها النوعية والجهود المبذولة لمواجهتها وكذا استنزافها وتلوثها من مصادر التلوث المختلفة والأمراض الناجمة عن هذا التلوث.

ويتناول الفصل الرابع المخلفات: كون الخطة الوطنية للإجراءات البيئية قد أبرزت إدارة المخلفات بكافة أنواعها السائلة والصلبة والخطرة والسامة كإحدى القضايا التي تحتل الأولوية في أهمية التعجيل في معالجتها وفي هذا الفصل تشير الإحصاءات المتوافر الى ان خدمات شبكات المجاري ومياه الصرف الصحي مازالت دون المستوى المطلوب سواء من حيث التغطية العددية وهي لا تتجاوز نسبة ٣١% على المستوى العام في الجمهورية او من حيث النوعية. ويتناول التقرير المخلفات السائلة مثل الصرف الصحي وتصريفها والمخلفات السائلة من الصناعة ومحدودية معالجتها، ثم ينتقل إلى إعطاء المعلومات عن المخلفات الصلبة وكميات المخلفات المنزلية في بعض المدن الرئيسية في الجمهورية اليمنية. ونظراً لعدم توفر معلومات كافيه عن المخلفات الخطرة وانبعاث تلوث الهواء بسبب احتراق الوقود فقد تم التعرض لها بإيجاز.

في الفصل الخامس يتناول التقرير موارد الأراضي والزراعة. فعلى الرغم من ان الإنسان اليمني ظل لقرون عديدة قادراً على استخدام موارد الأراضي والمياه بكفاءة في إطار توازن بيئي ضمن الاستدامة في استخدامها الا ان التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العقود الزمنية القليلة الماضية أدت الى الإخلال بذلك التوازن والى تدهور تلك الموارد. يبين التقرير استخدام الأراضي في اليمن ونسبة الأراضي الزراعية بحسب وسيلة الري. كما تعرض للإنتاج الزراعي والمساحة المزروعة لمختلف أنواع المحاصيل الزراعية بحسب السنوات، وتزايد مساحة الأراضي المزروعة بالقات لفترة ١٩٩٥م – ٢٠٠٠م. ونظراً للتأثير السلبي للقات على البيئة بسبب أن التوسع في زراعته يعني استهلاك كميات كبيرة من المياه يمكن استخدامها في أغراض أخرى. والأهم من ذلك فان زراعة القات تستخدم فيها بكثافة عالية العديد من الكيماويات الزراعية التي تضر بصحة الإنسان. كما تعرض التقرير في فصله الخامس إلى الإنتاج الحيواني والمراعي وما تعانيه الأراضي من مشكلة التصحر، والأمن الغذائي، ووقاية المزروعات من الآفات الزراعية بالإضافة إلى استخدام الأسمدة والمبيدات، والحجر الزراعي ودوره في الحفاظ على الأصناف المحلية من التدهور والتقليل من انتقال الأمراض إليها.

في الفصل السادس يلقي التقرير الضوء على موارد البيئة البحرية والساحلية وأهميتهما الاقتصادية والسياحية، كما يشير التقرير الى أهم المخاطر التي تهدد البيئة البحرية والساحلية سواء من المصادر البرية أو الساحلية أو الممارسات في استغلال ثروات هذه الموارد. ويقدم تصورات لأهم المهام العاجلة لحماية البيئة البحرية والساحلية.

في الفصل السابع يتناول التقرير البيئات الطبيعية والتنوع الحيوي في اليمن. فالتنوع الحيوي في اليمن على اليابسة وفي بيئتها الساحلية والبحرية وفي جزرها مثل جزيرة سقطرى الغنية بالتنوع الحيوي الذي يحظى باهتمام عالمي كبير في الأوساط العلمية وغيرها. حيث أن كثيراً من النباتات والحيوانات البرية والبحرية والطيور الموجودة هناك لا توجد خارج الجمهورية اليمنية. ومن خلال إعداد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي في اليمن تم إبراز الكثير من الأنواع ذات الأهمية من حيث الاستيطان والنادرة والمهددة بالانقراض.

وفي الفصل الثامن تحدث التقرير عن الأوزون والإجراءات المتخذة في اليمن من اجل التخفيف من استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون كونها قد انضمت إلى اتفاقية الأوزون وبروتوكول مونتيريال الخاصة بالأوزون.

وفي الفصل التاسع تعرض التقرير إلى الموروث الثقافي في اليمن. حيث أن العمران اليمني في المدن والأرياف خاصةً القديمة يتميز بخصائص فنية متعددة، ويحظى أيضاً باهتمام دولي بين الاختصاصيين وغيرهم. ومما لاشك فيه أن تطوير السياحة البيئية مع العمل على الحفاظ على الموروث الثقافي اليمني سوف يسهم في الاستفادة من هذه الموارد الهامة بصورة تضمن استدامتها.

وقد خصص الفصل العاشر للتعرض إلى ما أولته الإدارة البيئية كبداية للاهتمام بجزيرة سقطرى كونها إحدى الجزر اليمنية ذات الحساسية الخاصة.

أخيراً لا نقول بأننا قد أوفينا بما كتب بهذا التقرير ولكن حاولنا أن نعرف القارئ ببعض ما وصلت إليه الإدارة البيئة في اليمن في سبيل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنمية القابلة للاستمرار.

نأمل أن نكون قد افدنا وازدنا ولو لم نستكمل كل ما نطح ويطمح إليه الجميع.